

Distr.: Limited
14 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٧ (أ) من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل: العولمة والاعتماد المتبادل

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، أنطونيو برنارديني (إيطاليا) بناء على
مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.20

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،
و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،
و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد
المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤،

وإذ تؤكد مجددا ما أعرب عنه من عزم في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)
على ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة لشعوب العالم،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية في العالم، وأن العولمة تفتح آفاقا جديدة لإدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وأن بإمكانها أن تحسن الأداء العام لاقتصادات البلدان النامية بفتح فرص وصول صادراتها إلى الأسواق، وتشجيع نقل المعلومات والمهارات والتكنولوجيا، وزيادة الموارد المالية المتاحة للاستثمار في الأصول المادية الملموسة، وإذ تقر بأن العولمة قد جلبت أيضا تحديات جديدة تواجه النمو والتنمية المستدامة وأن البلدان النامية ما فتئت تواجه صعوبات خاصة في التصدي لها، وإذ تسلم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات فاستفادت من العولمة غير أن العديد من البلدان الأخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت مهشمة في الاقتصاد العالمي المتعولم، وإذ تسلم كذلك، على غرار ما ورد في إعلان الألفية، أن منافع العولمة وتكاليفها تقتسم بصورة جد متفاوتة،

وإذ تسلم أيضا بأن نظاما تجاريا متعدد الأطراف، ذا طابع عالمي وقائما على القوانين والانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، وكذلك تحرير التجارة تحريرا مجديا، من شأنهما أن ينشطا التنمية إلى حد كبير في العالم كله، وأن يعودا بالنفع على البلدان في جميع مراحل التنمية، وإذ تعيد تأكيد التزامها بتحرير التجارة وضمان قيام التجارة بدورها الكامل في تعزيز النمو الاقتصادي والعمالة والتنمية لفائدة الجميع، وترحب في هذا الصدد بقرارات منظمة التجارة العالمية بجعل احتياجات ومصالح البلدان النامية محور برنامج عملها وتلتزم بتنفيذها،

وإذ تسلم كذلك بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية لا تتجزأ ومتداخلة ومتداخلة،

وإذ تلاحظ أن وجود التزام عام بتعدد الثقافات يساعد على توفير بيئة تمنع التمييز وتكافحه وتشجع التضامن والتسامح داخل مجتمعاتنا،

وإذ تسلم بأن هئية بيئة اقتصادية تمكينية من شأنه، في جملة أمور، أن يشجع قيام قطاع تجاري ديناميكي يعمل على الوجه الأكمل وأن يشمل جهودا ترمي إلى مواصلة تعزيز الإدارة الرشيدة للشركات، ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتشجيع توطيد سيادة القانون واحترامها،

وإذ تلاحظ وجوب إيلاء عناية خاصة، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق المرأة والفتاة ورفاههما، على نحو ما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٢)،
وإذ تحيط علما بالتقرير المعنون "نحو عولمة عادلة: تهيئة الفرص لصالح الجميع"^(٣) الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، باعتباره مساهمة في الحوار الدولي من أجل عولمة شاملة ومنصفة تماما،

وإذ تلاحظ تقرير لجنة القطاع الخاص والتنمية المعنون "تحرير عملية تنظيم المشاريع: جعل الأعمال التجارية تعمل لصالح الفقراء"^(٤)،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)

٢ - تؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٣ - تؤكد من جديد أيضا أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد تقع على عاتق البلد المعني ذاته، ومهما قيل في تأكيد دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية فلن يفيعها أحد حقها؛

٤ - تدعو المجتمع الدولي، بما فيه كافة الدول الأعضاء إلى إيلاء اهتمام خاص لتحسين تدفقات الموارد لأغراض التنمية، بما فيها موارد القطاعين العام والخاص والموارد الأجنبية والمحلية، لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية^(١)؛

٥ - تؤكد أن التحدي الحاسم، في السعي المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، هو ضمان الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة الادخار المحلي، في كل من القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم الاستثمار المنتج بمستويات كافية وزيادة القدرة البشرية، في حين أن المهمة الحاسمة هي تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وانسجامها واتساقها كما أن تهيئة بيئة محلية تمكينية أمر حيوي لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية،

(٢) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٣) "A Fair Globalization: Creating Opportunities for All", (Geneva, International Labour Office, 2004)

(٤) <http://www.undp.org/cpsd>

(٥) A/59/312.

والحد من هروب الأموال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا، وتؤكد أيضا في هذا الصدد على ضرورة أن يدعم المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة؛

٦ - تشدد على ضرورة التركيز بصفة خاصة، عند تناول الصلات القائمة بين العولمة والتنمية المستدامة، على تحديد وتنفيذ السياسات والممارسات المتعاضدة التي تشجع النمو الاقتصادي المستمر والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وعلى أن هذا يتطلب بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي؛

٧ - تكرر التأكيد على أن النجاح في بلوغ الهدفين المتمثلين في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على الحكم الرشيد داخل كل بلد من البلدان وعلى الصعيد الدولي على حد سواء، وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية المتينة الملزمة لاحتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل عناصر أساسية لتحقيق النمو المطرد والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، وأن أعمال الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والالتزام بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف مفتوح، وعادل، وخاضع للقانون، ويمكن التنبؤ به، وغير تمييزي، يعتبران أيضا من الأمور الأساسية؛

٨ - تؤكد أن تحسين الاتساق بين الجهود الوطنية والدولية وبين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية أساسي لإدارة الاقتصادية العالمية السليمة؛ وفي هذا السياق، تعيد تأكيد التزامها بتحسين الاتساق بين تلك النظم بغية تعزيز قدراتها على تلبية احتياجات التنمية على نحو أفضل وتقر بأن البعد المؤسسي في التنمية أمر محوري. وتؤكد ضرورة أن تكون التنمية محور جدول الأعمال الاقتصادي الدولي؛ وأن الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، من جهة، والالتزامات والتعهدات الدولية، من جهة أخرى، يسهم في تهيئة بيئة اقتصادية تمكينية للتنمية؛ وتشدد على ضرورة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية في عملية صنع القرار الاقتصادي الدولي وفي وضع القواعد؛

٩ - تؤكد أيضا على وجوب صياغة استراتيجيات إنمائية ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، ومضاعفة الآثار الإيجابية المترتبة عليها إلى أقصى حد، مع كفاءة استفادة جميع فئات السكان، وخاصة أفقرهم، من العولمة، وتؤكد ضرورة تضافر الجهود على الصعيد الدولي من أجل إيجاد وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

١٠ - **تشدد** على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم يتعولم وانبثاق نظم قائمة على القانون في العلاقات الاقتصادية الدولية بات يعني أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالقواعد والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. ويعود إلى كل حكومة أمر تقييم المعايير بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة. وأن من المهم للغاية بالنسبة للبلدان النامية، اعتبارا للأهداف والمقاصد الإنمائية، أن تضع كافة الدول في اعتبارها ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

١١ - **تعيد تأكيد** ضرورة أن يكون التعليم وخلق فرص العمل وتحسين ظروفه، وهي بعض من العناصر التي لا غنى عنها للقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية عموما، محور الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي دعما للسياسات الوطنية، وتسلم بضرورة تعزيز العمالة التي تراعي معايير العمل المحددة في صكوك منظمة العمل الدولية ذات الصلة والصكوك الدولية الأخرى؛

١٢ - **تحت** جميع الحكومات على أن تكفل للمرأة المساواة في الحقوق مع الرجل وفرص استفادتها بشكل كامل وعلى قدم المساواة من التعليم والتدريب والعمل والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية والمالية، بما في ذلك الائتمان، لا سيما بالنسبة للمرأة الريفية والمرأة في القطاع غير الرسمي، وأن تعمل، حسب الاقتضاء، على تسهيل انتقال المرأة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

١٣ - **تشدد** على أهمية الهجرة كظاهرة مواكبة للعولمة المتزايدة، بما في ذلك أثرها في الاقتصادات، وتؤكد كذلك على ضرورة تحقيق قدر أكبر من التنسيق والتعاون في ما بين البلدان وكذلك فيما بين المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة؛

١٤ - **تعترف** بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتعيد تأكيد دعمها ومساعدتها المتواصلين لمساعدتها، ولا سيما منها تلك الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية وتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد

٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٦)، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)، وبرنامج عمل ألماتي^(٨)؛

١٥ - **تشدد** على أهمية الاعتراف بالشواغل الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية ومعالجتها، بغية مساعدتها في الاستفادة من العولمة تمهيدا لاندماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

١٦ - **تدعو** كافة وكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، عن طريق جهات منها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في إطار الموارد القائمة، إلى أن تواصل استعراض أثر عملها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

١٧ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ والذي يدعو الأعضاء إلى أن يكرسوا أنفسهم ويلتزموا بالوفاء بالأبعاد الإنمائية للخطة الإنمائية للدوحة^(٩) التي تجعل من احتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً محورا لبرنامج عمل الدوحة؛

١٨ - **تشدد** على ضرورة بناء مجتمع للمعلومات شامل وذو طابع عالمي حقيقة، وبالتالي ضرورة دعم الجهود الوطنية عن طريق التعاون الدولي والإقليمي الفعال في ما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بهدف المساعدة في جملة أمور، على ردم الهوة الرقمية وتعزيز فرص الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخلق فرص للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية، وتدعو مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إلى تشجيع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد؛

(٦) A/CONF.191/11.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتون، باربادوس، ٢٣ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

- ١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل؛
- ٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".
-